المتحدة تتضمّن مبدأ التعويض الى جانب حق العودة. امّا الفقرة ٤ في البرنامج الحالي، فذكرت «افشال كل المشاريع الامبريالية الصهيونية الرجعية الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية وطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمها اتفاقيتا كامب ديفيد ومخطط الحكم الذاتي والادارة المدنية ومشاريع الوطن البديل ومشروع ريغان، وكل ما يماثلها من حيث الجوهر، وافشال الهجمة الامبريالية الاميركية الرامية الى فرض هيمنتها على المنطقة». لكن التغيير الرئيس، في الواقع، كان غياب ذكر «القوى المحركة للنضال التحرري» و«القوى المضادة لثورة التحرر الوطني الفلسطينية» و«القوى الوسطية في ثورة التحرر الوطني الفلسطينية»، وهي التي جاءت كعناوين رئيسة في البرنامج الحالي (القديم) للحزب. فتحت عنوان «القوى المحرّكة للنضال التحرري»، كان البرنامج الحالي يعتبر «ان القوى الرئيسة المحرّكة للثورة الوطنية التحررية الفلسطينية هي الطبقة العاملة والفلّاحون وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين والطلبة وفئات البرجوازية الصغيرة بشكل عام، وتقف الى جانب هذه القوى شرائح البرجوازية الوطنية غير المرتبطة بالاحتلال أو الانظمة الرجعية». ولم يأت البرنامج «القديم» على ذكر كبار ملّاك الاراضي، كقوة من القوى المحرّكة للثورة، وكان يميّز بين موقع ودور كل طبقة من الطبقات والفئات الاجتماعية، حيث «الطبقة العاملة الفلسطينية هي الطبقة الافضل تنظيماً، والاشدّ تماسكاً وثباتاً، في النضال»[١١٣].

وبالنسبة الى القوى «المضادة لثورة التحرر الوطني الفلسطينية»، فقد كان البرنامج «القديم» يعتبر انها «المؤسسة الصهيونية السائدة في اسرائيل والصهيونية العالمية والامبريالية، وخاصة الاميركية، والرجعية العربية، ويقف في معسكر الاعداء أولئك الذين ارتبطوا بالمحتلين الاسرائيليين وقبلوا بدور العمالة لهم ضد شعبهم». أمّا «القوى الوسطية في ثورة التحرر الوطني الفلسطينية»، فهي تتمثّل بالبرجوازية الفلسطينية، «المرتبطة بالبرجوازية العربية الكبيرة وتلك الشرائح المرتبطة، اقتصادياً، بالعدو الاسرائيلي»، وهذه الفئات والشرائح الاجتماعية تعتبر «خصماً محتملاً للثورة الوطنية، وهي وانْ كان بعض اجزائها، وخاصة في المناطق المحتلة، معادياً للاحتلال، فانها تتذبذب في موقفها من الاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ كما انها، كطبقة اجتماعية وعلى اختلاف مواقع وجودها، تمثّل القاعدة الاجتماعية للحل الاميركي، ولمختلف أشكال المساومات مع الامبريالية واسرائيل والرجعية العربية»[١١٤].

هذا التحليل والتصنيف الاجتماعي الطبقي اختفى تماماً من مشروع البرنامج الجديد. الى جانب ذلك، فقد اختفى، أيضاً، أي حديث عن «أشكال وأساليب النضال»، حيث كان موقف الحزب، في برنامجه الحالي (القديم)، «تجاه أشكال وأساليب النضال يقوم على المفهوم الماركسي ـ اللينيني الذي يحدّد الاشكال الرئيسة للنضال، السياسة والاقتصادية والايديولوجية، والذي يأخذ في اعتباره، في كل مرحلة من المراحل، امكانية استخدام أي من أساليب ووسائل النضال، بما فيها الكفاح المسلّح دون استثناء، بما يتلاءم مع توفّر الشروط الموضوعية والذاتية لكل منها»[١١٥]. وكانت هذه الصيغة قد وضعت على ما يبدو ردّاً على ما كان يثار في أوساط القوى الفلسطينية حول موقف الحزب الشيوعي الفلسطينية من الكفاح المسلّح.

أمّا في «مهمات النضال في مرحلة التحرر الوطني»، فالشيء الجديد البارز واللافت في مشروع البرنامج الجديد، هو الدعوة الى الدفاع عن حقوق التجّار الفلسطينيين، حيث جاء في الفقرة ١٤: «حماية وتطوير الصناعة الوطنية الفلسطينية وتشجيع تسويق منتجاتها، والتصدي الحازم لمحاولات المحتلين الاسرائيليين الرامية الى تخريبها، والدفاع عن حقوق التجار الفلسطينيين في مواجهة